الأمم المتحدة

A/C.3/70/SR.7

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
25 November 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد هلالي ..... (المغرب)

المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-17461X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/70/90-E/2015/81 و A/70/93 و A/70/94 و A/70/99 و A/70/121 و A/70/407)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/70/87-E/2015/79 و A/70/98)

١ - السيد فيدوتوف (المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة): تكلم عبر اتصال بالفيديو فقال إن اللحظة الحالية حاسمة في الجهود العالمية الرامية إلى منع الجريمة وتعزيز العدالة وسيادة القانون. وأضاف أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ملتزم بمساعدة الدول الأعضاء في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠، وأنه يقدم في سبيل ذلك المساعدة التقنية على أرض الواقع ويدعم التنفيذ الوطني للاتفاقيات الدولية ذات الصلة ولمعايير الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٢ - ومضى يقول إن المكتب يشجّع على وضع مؤشرات واضحة في مجال العدالة الجنائية والمخدرات والجريمة لتمكين الدول من رصد ما تحرزه من تقدم صوب بلوغ أهداف التنمية المستدامة ويعزز إحداث التغيير على أرض الواقع. وأكد أن توطيد الشراكات بين القطاعين العام والخاص شرط أساسي لتحقيق نتائج التنمية المستدامة وأن المكتب يعمل عن كثب مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومع شركاء آخرين لصوغ شراكات فعالة وكفؤة. وأوعز إلى أن هذا الموضوع سيمثل الموضوع الرئيسي للدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد.

٣ - وأردف يقول إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المزمع عقدها في عام ٢٠١٦، فرصة سانحة لدراسة الأثر الذي تحدثه المخدرات غير المشروعة على التنمية المستدامة والتماس حلول مشتركة في هذا الصدد. وأوضح أن المكتب باعتباره الكيان الرائد في الأمم المتحدة المعني بمساعدة الدول في التصدي للتحديات التي تمثلها المخدرات غير المشروعة، سيواصل دعمه للأعمال التحضيرية لهذه الدورة. وقال إنه من أجل تحقيق هذه الغاية عقد المكتب جلسة إحاطة مع رئيس الجمعية العامة ورئيس هيئة الدورة الاستثنائية، إضافة إلى جلسة إحاطة ثانية مقررة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ويعمل المكتب أيضا مع شركاء الأمم المتحدة من أجل توفير الدعم على أرض الواقع، بما في ذلك تعزيز الحصول على المخدرات الخاضعة للمراقبة من أجل تخفيف الآلام والمعاناة، وتوسيع نطاق خدمات المنع والمعالجة للاضطرابات التي تنجم عن استعمال المخدرات وعن فيروس نقص المناعة البشرية.

٤ - واسترسل يقول إن المكتب يدعم عن طريق برامجه القطرية والإقليمية والعالمية المتكاملة الجهود العابرة للحدود للبحث عن المتجرين وعن جماعات الجريمة المنظمة، إضافة إلى التدابير التي ترمي إلى التصدي لانعدام الأمن والعنف المرتبطين بالاتجار بالمخدات. وأضاف أن جهود المكتب تُدعم ببحوث عالية الجودة ومنشورات رئيسية. وأنه سيجري في القريب العاجل نشر مسح عن الأفيون وأفغانستان، وأن المكتب سيفرغ في عام ٢٠١٦ من إعداد بحث يتناول تهديداً متنامياً آخر للتنمية والأمن وهو التهديد المتمثل في جريمة الغابات والأحياء البرية.

٥ - وأوضح أن المكتب يعمل مع الدول الأعضاء والهيئات المتعددة الأطراف لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال. ويقوم المكتب أيضاً بصياغة أطر عمل أكثر تطورا لأغراض التعاون الإقليمي والأقاليمي في

مكافحة الجريمة المنظمة عن طريق مبادرات منها على سبيل المثال مبادرة ”ربط الشبكات“. وعلاوة على ذلك نفّذ المكتب مبادرة رئيسية جرى إعدادها من أجل زيادة قدرة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبلقان على منع الإرهاب وقمعه وعلى وجه الخصوص التهديد الذي يمثّله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. وييسر المكتب أيضا وضع المبادئ التوجيهية الدولية بشأن تدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية فيما يتعلق بالاتجار بالممتلكات الثقافية وما يتصل به من جرائم أخرى، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ٢٠١٤.

٦ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن قواعد الأمم المتحدة الدنيا لمعاملة السجناء تساعد في تعزيز المعاملة الإنسانية للسجناء وتمثل خطوة مهمة في النهوض بحقوق الإنسان. وقال إن المكتب يقدم الدعم أيضا للحكومات في جهودها للتصدي لتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وأنه نشر تقريرا عن تدابير العدالة الجنائية من أجل مكافحة ارتكاب العنف بحق المهاجرين. ويوفر المكتب ضمن جهوده لمكافحة الاتجار بالبشر معونة قانونية ومالية للضحايا عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وعلاوة على ذلك، أسهمت حملة القلب الأزرق لمكافحة الاتجار بالبشر عن زيادة التوعية بمحنة الضحايا وألهمت اتخاذ إجراءات تستهدف منع الاتجار بالبشر.

٧ - واختتم قائلا إن المكتب يقدم عن طريق شبكة المكاتب الميدانية التابعة له دعما للدول الأعضاء في التصدي لتحديات حاسمة تواجهها في قطاع واسع من المجالات في كافة أنحاء الكوكب. غير أن الحالة المالية للمكتب غير مكينة ويحتاج إلى تلقي تمويل أكثر استدامة حتى يتسنى له مواصلة دعم الدول الأعضاء وتزويدها بتعاون تقني عالي المستوى.

ولاحظ أن المكتب يتلقى أقل من ١ في المائة من مجمل الميزانية العادية للأمم المتحدة، بالرغم من الولاية الواسعة النطاق المنوطة به. ولاحظ أيضا ارتفاع مستوى التعهدات المتعلقة بتقديم التبرعات للمكتب، بينما اتجهت المساهمات المقدمة للأغراض العامة اللازمة لأداء الوظائف الأساسية إلى التناقص. ونتيجة لذلك أجرى الصندوق استعراضاً لهيكله التمويلي سعيا من جانبه إلى إنجاز المزيد باستخدام القليل من الموارد، ومن أجل التوكيد على التماسك الاستراتيجي والعملي على نطاق خدماته. لكنه لا يزال بالرغم من ذلك يحتاج وبشكل عاجل لتدفق قوي من الموارد يكون مستقراً ويمكن التنبؤ به.

٨ - السيد ريوس سانشيز (المكسيك): أبدى الامتنان لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لما قدمه من مساعدة في التحضير للمؤتمر الدولي المعني بأسواق المخدرات غير المشروعة الذي عُقد بمكسيكو سيتي في يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وأضاف أن الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر ستعين الدول الأعضاء في جهودها لمكافحة الاتجار بالمخدرات.

٩ - ومضى يقول إن الفرع السادس من تقرير الأمين العام عن التعاون الدولي في مجال التصدي لمشكلة المخدرات العالمية (A/70/98) يشير إلى التعاون بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لكنه يغفل عن ذِكر العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان رغم أن هاتين المنظمتين أعدتا وثائق من شأنها أن تعين الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المزمع عقدها في عام ٢٠١٦. واستدرك قائلا إن وفده يتساءل من ثم عن ماهية الخطوات التي يتعين اتخاذها لتحسين التنسيق داخل

منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بسياسات المخدرات. ويتعجّب وفده أيضا من إيراد ذِكر للعمل الذي تؤديه الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بينما لا يُشار إلى التوصيات التي أصدرتها هذه الهيئة في تقريرها السنوي والتي يرى وفده أنها مبتكرة وشديدة الأهمية. وقال إن الجهود المبذولة لخفض الطلب والعرض على المخدرات غير المشروعة يمكن أن تذهب أدراج الرياح إذا لم يجر التصدي بطريقة فعالة ومستدامة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تمثل محركات مشكلة المخدرات. وقد أوصت الهيئة بضرورة أن تتصدى الحكومات لهذه العوامل ضمن نهج شامل ومتكامل ومتوازن، وأشارت إلى أهمية دمج مسألة مراقبة المخدرات في الخطط الأعم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقال إن وفده يتساءل عما إذا كان ينبغي إدراج هذه التوصية في العمل المنوط بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

١٠ - وأوضح أن المكسيك تواجه تحديات جديدة في مجال برامج التنمية البديلة في المناطق الحضرية، وتساءل عما إذا كان بوسع المكتب تزويدها بمساعدة تقنية في هذا المجال عن طريق مكاتبه الإقليمية.

١١ - واختتم كلمته مطالبا بتعميم النصوص التي أصدرها كل من المكتب وهيئة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية عقب الاجتماع التنويري الذي عُقد في الأسبوع الأسبق، وإتاحتها لجميع البعثات الدائمة في نيويورك من أجل تحقيق فهم أكمل لأبعاد العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية.

١٢ - السيد القُميْم (اليمن): قال إن اليمن يتعرض في الوقت الحاضر لحالة من عدم الاستقرار والنزاع ويعاني أزمة إنسانية خطيرة. وبالنظر إلى الصلات بين عدم الاستقرار وزيادة الجريمة واستخدام المخدرات يلتمس وفده الحصول على معلومات إضافية من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن خططه ومشاريعه المصمّمة لمساعدة البلدان في التصدي لهذه التحديات. وأوضح أنه مهتم بوجه خاص بمعرفة المزيد عن حملة القلب الأزرق المعنية بالبلدان التي تواجه عدم الاستقرار والنزاع والحرب لا سيما وأن تهريب المخدرات والاتجار بالبشر آخذان في التزايد، إضافة إلى وجود قرابة ١٠٦ مليون من المشردين في اليمن حالياً لا يتلقون ما يحتاجونه من المساعدة.

١٣ - السيد ربيع (المغرب): قال إن وفده يود أن يحصل على مزيد من المعلومات عن الكيفية التي يجري بها تنسيق العمل بين نيويورك وفيينا، واستفسر عن الخطوات التي يمكن أن تُتخذ من أجل تعزيز التآزر والتناسق في هذا الخصوص، لا سيما في ضوء قيود الميزانية التي يواجهها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

١٤ - السيد الباهي (السودان): استهل مؤكداً التزام حكومته باحترام واجباتها بموجب الصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة المعنية بمكافحة المخدرات والجريمة. وأضاف أنه من جملة الجهود التي تبذلها حكومته لمكافحة الفساد قيامها بإنشاء هيئة وطنية لقضايا المرأة وحماية النساء والفتيات من كافة أشكال العنف. وأشار إلى أن النساء تشاركن في أعلى مستويات الحكومة وفي الجهاز القضائي. كما تمثّلن في الخدمتين المدنية والعسكرية بما في ذلك على مستوى السفراء.

١٥ - وأضاف أنه جرى سن تشريعات لمكافحة الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، وفي هذا السياق استضاف السودان مؤتمرا إقليميا بشأن مكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم في القرن الأفريقي. ووقّع السودان أيضاً عددا من الاتفاقات الثنائية بخصوص الأمن العابر للحدود ترمي إلى منع تسلل الجماعات الإرهابية عبر الحدود. وأضاف أن وفده يتمنى أن

تمكّن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المزمع عقدها في عام ٢٠١٦ البلدان من وضع نهاية للإرهاب.

١٦ - وشدد على ضرورة أن تأخذ الجهود التي تُبذل للتصدي للجريمة والمخدرات بعين الاعتبار قضايا التنمية والفقر، بوصفها تمثل الأسباب الجذرية لهذه الظواهر، واستفسر عما يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل إدماج هذه العوامل فيما يضطلع به من أعمال.

١٧ - السيد فيدوتوف (المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة): قال إن التصدي للمسائل المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود بما فيها جرائم الاتجار غير المشروع والمخدرات والإرهاب، يتحتم أن يتم في سياق اجتماعي واقتصادي أعم. وأضاف أن خطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠ تساعد البلدان على عمل ذلك، لأنها توفر مجموعة من الأهداف الإنمائية المستدامة التي تقيم روابط واضحة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وسيادة القانون والفساد والجريمة ومشكلة المخدرات العالمية والصحة والتغير المناخي. وأضاف أن الأهداف تغطي كل المجالات وأن دور الأمم المتحدة هو تقديم الدعم للدول الأعضاء في تنفيذها. وتشمل ولاية المكتب الكثير من هذه المسائل لكنها لا يمكن أن تغطي مجمل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومع ذلك، وعد بأن يبذل المكتب قصاراه من أجل مساعدة الدول الأعضاء في هذا الخصوص.

١٨ - وانتقل إلى نقطة أخرى قائلا إن التنمية البديلة قضية رئيسية، وأنه عقب النجاح الذي حققته أمريكا اللاتينية في هذا المجال، عمد المكتب إلى دعم تقاسم الممارسات الفضلى مع البلدان والقارات الأخرى. وأعلن أنه سيجري عقد مؤتمر دولي في بانكوك يُعنى بالتنمية البديلة وأن النتائج التي يتوصل إليها هذا المؤتمر لا بد أن تسهم في العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المزمع عقدها في عام ٢٠١٦. وأضاف أن انعقاد الدورة الاستثنائية يأتي بعد ستة أشهر فقط من انعقاد قمة الأمم المتحدة المعنية باعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولا بد من بذل الجهود من أجل إقامة الجسور بينهما.

١٩ - وأعرب عن القلق الذي يساور المكتب بشأن وضعية الميزانية وتمنى أن تقدم له الدول الأعضاء مساعدة في هذا الخصوص. وأضاف أن اللجنة الخامسة اعتمدت قرارات الميزانية وأنها حظيت بتأييد الجمعية العامة، غير أن المكتب لا يزال يحتاج إلى الدعم من اللجنة الخامسة ومن اللجنة الثالثة.

٢٠ - وأشار إلى التقدم الجيد الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على صعيد تحقيق التآزر بين مكتبيه في نيويورك وفيينا، وأضاف أن جميع الاجتماعات تُبث الآن على الإنترنت. وأوضح أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قاما بتحميل وثائقهما على موقع الدورة الاستثنائية. ولاحظ الأهمية التي يكتسيها التنسيق المشترك بين الوكالات وأنه يمكّن منظومة الأمم المتحدة من تحقيق أقصى قدر ممكن من الفعالية والكفاءة أمام تهديدات تكتسي وجوهاً عديدة.

٢١ - وفي الختام، لاحظ أن المكتب نفّذ في الماضي برامج في اليمن لكنه لا يستطيع لسوء الطالع أن يكون على نفس القدر من النشاط الآن، بسبب الحالة الأمنية. ومع ذلك أبدى استعداد البرنامج التعاون مع اليمن في جهوده لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر.

٢٢ - السيدة مادوهو (جمهورية تترانيا المتحدة): استهلت قائلة إن بلدها يشهد زيادة في معدل إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها، وأن ذلك يتسبب في آثار وخيمة على أمنه واستقراره السياسي وعلى الصحة العامة والرفاه

الاقتصادي لشعبه. وأضافت أن الحدود كثيرة المنافذ تجعل بلدها غير حصين أمام جلب الهيروين والمخدرات الأخرى من البلدان المجاورة ومن أصقاع بعيدة مثل آسيا وأمريكا الجنوبية. وعلاوة على ذلك، تساعد الأحوال المناخية المؤاتية على زراعة الحشيش في أجزاء مختلفة من البلد.

٢٣ - وأردفت تقول إن الحكومة مدركة للصلة الوثيقة بين الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وقد اتخذت إزاء ذلك نهجا متدرجا يتضمن المنع ونشر الوعي وبرامج العلاج من تعاطي المخدرات. وفي عام ٢٠١٤ سنّت قانوناً لمكافحة المخدرات وإجراءات الإنفاذ، أعقبته بإنشاء هيئة لمكافحة المخدرات وإجراءات الإنفاذ جرى تأهيلها على نحو يمكّنها من تنسيق مكافحة إساءة استعمال المواد المخدرة والاتجار غير المشروع بها. وعلاوة على ذلك تقوم الحكومة بصياغة سياسة وطنية لمكافحة المخدرات من أجل توفير التوجيه فيما يتعلق بمنع زراعة المخدرات غير المشروعة وتصنيعها والاتجار غير المشروع بها. وتنفذ الحكومة أيضا أنشطة للدعوة والتوعية في المدارس والأماكن الأخرى من أجل تخفيف حدة الوصم الذي يلحق بمتعاطي المخدرات وتوفير الخدمات اللازمة لهم. واعتبرت أن علاج إساءة استعمال المخدرات حاسم لتمكين الأشخاص المعتمدين على المخدرات من العمل كأفراد ناجحين في المجتمع. وبوضع ذلك بعين الاعتبار، تتكاتف لجنة مكافحة المخدرات ووزارة الصحة والرعاية الاجتماعية في بلدها من أجل توفير العلاج بالميثادون وتوفير الخدمات للأشخاص المعتمدين على المخدرات في العيادات الحكومية.

٢٤ - وأعربت في الختام عن ترحيب وفدها بالجهود التي يبذلها المكتب من أجل تنفيذ آليات تقاسم المعارف وحثّته على توسيع نطاق برنامجه التدريبي ليشمل المهنيين العاملين في مجال معالجة الاعتماد على المخدرات في بلدان مثل بلدها، الذي يفتقر إلى قدرات توفير مثل هذا العلاج. وقالت إن وجود نظام عالمي متعدد المستويات للتعاون الدولي لازم وينبغي أن تتولى الأمم المتحدة تنسيقه في سياق خطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠.

٢٥ - السيد سايكال (أفغانستان): قال إن مكافحة زراعة الأفيون والاتجار بالمخدرات واستعمالها هي تحديات جسيمة ماثلة أمام حكومته وأمام المجتمع الدولي. وأضاف أنه لأكثر من ثلاثة عقود من النزاع والعنف الذي يرجع في جذوره إلى العدوان والتدخل الأجنبيين ، ألمّ دمار هائل بالبنية الأساسية المادية والاقتصادية لأفغانستان وأعيقت خطاها نحو التنمية. وأشار إلى الصلة الواضحة بين انعدام الأمن وزراعة الأفيون، وقال إن إنتاج المخدرات والاتجار بها مصدر مهم لتوليد الأصول المالية للطالبان. وأضاف أن العلاقة بين الجريمة والإرهاب تقتات على تجارة المخدرات التي تفضي بدورها إلى تقويض التنمية والاستقرار وسيادة القانون في أفغانستان، وتشكل تهديداً خطيرا للمجتمع.

٢٦ - وأضاف أن وبال إدمان المخدرات والاعتماد عليها يمثل أيضا تحديا رئيسيا خطيرا لا يسهم فحسب في خلق تهديدات متزايدة لصحة الشعب الأفغاني واستقراره، بل يتسبب أيضا في استنزاف الموارد الاقتصادية والبشرية للمجتمعات. وأوضح أن معدلات تعاطي المخدرات في أفغانستان هي الأعلى في العالم، وأن الحكومة عمدت في مواجهة هذه المشكلة إلى صياغة خطة عمل وطنية معنية بالمخدرات لتدعيم الحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية والأمن والاستقرار. وقامت الحكومة أيضا باتخاذ خطوات من أجل القضاء على زراعة الخشخاش وإنتاج الأفيون في أفغانستان شملت، إنشاء هيئة لمكافحة المخدرات وإجراء مراجعة للاستراتيجية الوطنية للمخدرات وتعديل التشريعات ووضع قضايا المخدرات في صلب برامج الصحة العامة ونشر

التوعية عن طريق النظام التعليمي. ونتيجة لذلك، شهدت أفغانستان انخفاضا ملموسا في زراعة الخشخاش وإنتاج الأفيون على مدى الفترة المنقضية منذ تدشين حملة القضاء على الخشخاش في عام ٢٠١٤. وقال إن الحكومة تعد أيضاً استراتيجية جديدة بشأن مصادرة المخدرات تستهدف مكافحة الاتجار بالمخدرات المجلوبة إلى أفغانستان والخارجة منها، وسيجري في القريب العاجل تشاطر خطة إقليمية ذات صلة مع أصحاب المصلحة الإقليميين.

٢٧ - واسترسل يقول إن اقتصاد المخدرات في أفغانستان تجارة تقدّر ببلايين الدولارات، وأنها تُستخدم في تمويل الطالبان والجماعات المتطرفة الأخرى. ومن هنا، لا بد أن يكون محور تركيز أي استراتيجية شاملة للمخدرات ليس فقط مكافحة الفقر والتمرد بل لا بد أن ينصّب أيضا على معالجة وبال اقتصاد السوق السوداء. وأكد أن الصلات القائمة بين الإرهاب والتجارة غير المشروعة في المخدرات وزيادة عدد حالات الإدمان لا تمثل شواغل لأفغانستان وحدها: فاقتصاد المخدرات في أفغانستان جزء من اقتصاد المخدرات العالمي الذي يقتات على الطلب العالمي. وأشار إلى أن هذه القضية تبقى من ثم قضية مشتركة ومسؤولية تضامنية لا بد أن تُعالج عن طريق التعاون الدولي الفعال والمتزايد.

٢٨ - ورأى أن مشكلة المخدرات العالمية تتطلب صياغة استراتيجيات لتخفيض العرض والطلب ضمن نهج متكامل ومتعدد التخصصات ومتعاضد ومتوازن وشامل. ومؤدى ذلك ضرورة زيادة التعاون بين أفغانستان وجيرانها وشركاءها الدوليين كشرط أساسي لفعالية أي استراتيجية للقضاء على المخدرات تراعي التحديات القائمة والحقائق الإقليمية. واختتم قائلا إن وفده من ثم يحث البلدان على تعزيز تعاونها مع أفغانستان لتمكينها من حماية أجيال المستقبل من المخاطر التي تجلبها المخدرات على المجتمعات الصحية المنتجة.

٢٩ - السيدة كوبرادزي (جورجيا): لاحظت أن فعالية نظم العدالة الجنائية تكمن في قدرتها على كفالة المُساءَلة عن الجرائم المرتَكَبة وبالأخص انتهاكات حقوق الإنسان والحريات. وقالت إن جورجيا تعلق أهمية خاصة على ضرورة التنفيذ الكامل لالتزامات الإبلاغ الواقعة على عاتقها بموجب معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأنها تدرك أن حقوق الإنسان تبدأ من الداخل. ولهذا السبب، تنفذ الحكومة مجموعة كبيرة من الإصلاحات تستهدف تمتّع جميع المواطنين بحماية أفضل لحقوق الإنسان، متوسلة في ذلك تعزيز سيادة القانون وكفالة الشفافية والمُساءَلة. وأوضحت أن جورجيا اكتسبت على مدى العقدين الماضيين سُمْعة بوصفها دولة تأخذ بالنُهج الحديثة والمبتكرة للحوكمة الرشيدة والديمقراطية التشاركية.

٣٠ - وانتقلت إلى نقطة أخرى فقالت إنه من منطلق الأهمية التي يمثلها منع الجريمة والعدالة في تحقيق الاستقرار الوطني وإرساء الديمقراطية، تسعى جورجيا بدأب إلى تعزيز آليتها القانونية من أجل مساوقتها مع المعايير الدولية، وتصيغ آليات وقائية وتعمل على قيام نظام إنساني للعدالة الجنائية. وأوضحت أن جورجيا تعمل بنظام متقدم لحماية حقوق الإنسان مكون من مؤسسات متعددة وأنها أقرت في عام ٢٠١٤ أول استراتيجية شاملة لحقوق الإنسان في جورجيا بمشاركة المجتمع المدني والجهات الفاعلة الدولية. وأضافت أن جهود الحكومة لا تنقطع عن تعزيز إطارها التشريعي الداخلي وزيادة التعاون في المسائل المتعلقة بالشرطة والجمارك والقانون المدني والقانون الجنائي.

٣١ - وأردفت تقول إنه جرى خلال السنوات الأخيرة الماضية تنفيذ سلسلة إصلاحات مؤسسية ترمي إلى تحرير

نظام العدالة الجنائية شملت إدخال تعديلات تشريعية لزيادة الاستقلال المؤسسي لخدمات الادعاء، وضمان حماية حقوق الإنسان في الدعاوى الجنائية. وجرى أيضا إحراز تقدم على صعيد الإصلاح المؤسسي للجهاز القضائي وخدمات الأمن الوطني، على نحو يتيح قيام نظام أكثر انفتاحا لإعمال الرقابة والتدقيق من جانب الجهاز التشريعي الوطني والمجتمع المدني. وفوق ذلك، أصبحت عمليات المراقبة السرية تخضع الآن لقدر أكبر من المراجعات القضائية ولضمانات أخرى تكفل مراعاة الأصول القانونية.

٣٢ - وأردفت تقول إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد لا ينفكّان عن تقويض التنمية البشرية والديمقراطية، وأن جورجيا تعلق أقصى أهمية على إعلان الدوحة المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وأكدت أن جورجيا ستعمل عن كثب مع جميع المنظمات غير الحكومية المهتمة من أجل زيادة مشاركتها في المحافل الدولية لحقوق الإنسان ومنع الجريمة، هادفة من ذلك إلى ضمان وجود استجابة دولية عاجلة وكفؤة للتحديات البازغة الجديدة. وتلتزم جورجيا أيضا بإرساء معيار جديد للتعاون مع جميع فروع جهاز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كما أنها عازمة على مواصلة الإصلاحات التي تجريها في مجال العدالة الجنائية.

٣٣ - السيد مينلي (جنوب أفريقيا): لاحظ التقدم الكبير الذي تحقق في بعض المناطق في معالجة إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية، وقال إن مشكلة المخدرات العالمية لا تزال مع ذلك تؤثر في البلدان بدرجات متفاوتة. وأضاف أن المُتجرين بالمخدرات ينشئون مسارات جديدة لنقل المخدرات والسلائف الكيميائية في جنوب أفريقيا ومناطق أخرى من القارة الأفريقية.

٣٤ - ومضى يقول إن الحشيش لا يزال شاغلا رئيسياً فيما يتعلق بالمخدرات غير المشروعة في أفريقيا، وإن إنتاجه والاتجار فيه وإساءة استعماله لا يزال يمثّل تحديات ماثلة مهمّة. وأوضح أن جنوب أفريقيا تطبّق استراتيجية للقضاء على الحشيش تستهدف تقليص السوق غير المشروعة، وتؤكد على إيجاد توازن دقيق بين تدابير إنفاذ القانون والقضاء على المحاصيل غير المشروعة. ورأى أنه يتعين أن يجري في الوقت ذاته تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية البديلة بغية القضاء على الفقر وخلق فرص العمل وضمان سبيل التمتع بالمستوى الملائم من السكن والرعاية الصحية والتعليم.

٣٥ - ولاحظ قلة التغير الحاصل في الحالة العالمية العامة المتعلقة بإنتاج المخدرات غير المشروعة واستعمالها والعواقب الصحية المترتبة عليها. وأضاف أن تنامي إساءة استعمال المخدر المتداول في الشارع المعروف باسم ''نياوب'' يجعله يطغى بشكل متزايد على المواد المخدرة الأخرى، بينما يخلق انتشار المعامل الخفية لتصنيع المخدرات غير المشروعة تحديا صعبا آخر.

٣٦ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المزمع عقدها في عام ٢٠١٦ تمثل فرصة سانحة للأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩. ولا بد أن تغتنم الدول الأعضاء هذه الفرصة للإعراب مجددا عن إرادتها السياسية وتجديد التزامها بهذا الاتفاق، على نحو يتماشى مع الاتفاقيات الثلاث لمراقبة المخدرات، التي يتعين أن تظل في صلب الجهود المبذولة للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية. ودعا إلى الحرص على ألا يتسبب أي نهج يُتخذ مستقبلا إزاء المخدرات في تقويض تنفيذ الاتفاقات والصكوك المتفق عليها.

٣٧ - واسترسل يقول إن جنوب أفريقيا تعلق أهمية كبيرة على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب وتثني على الجهود التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتقديم المساعدة التقنية اللازمة لتمكين الدول الأعضاء من مواجهة هذه التحديات المتزايدة على نحو أفضل. وأشار إلى الجريمة السيبرانية ورأى فيها تهديدا متصاعدا للمجتمع الدولي وأضاف أن وفده يشعر بالتشجع إزاء التقدم الذي يجري إحرازه في استكمال ترجمة الدراسة الشاملة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المتعلقة بالجريمة السيبرانية إلى جميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. ودعا أيضا إلى وجوب إحراز تقدم في التصدي لوبال الاتجار غير المشروع في الأنواع المعرّضة للانقراض، وقال إن القارة الأفريقية تحتاج إلى دعم في هذا الخصوص.

٣٨ - وأكد أن الاتجار غير المشروع المرتبط بالتعدين غير القانوني والاتجار غير المشروع بالفلزات الثمينة وغير الحديدية يشكل تحديا جسيما، وأن جنوب أفريقيا قدمت إسهاما قدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة لدعم الجهود التي تُبذل في هذا المجال. وقال إنه يتعين علاوة على ذلك القيام بمزيد من العمل من أجل توسيع سُبل الحصول على المساعدة القانونية في الدعاوى الجنائية وصياغة خطط وطنية تتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سُبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية.

٣٩ - ورحب باسم وفده بالمناقشات المتعلقة بإنشاء آلية استعراض لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وحث الدول الأعضاء على استخلاص الدروس المناسبة من استعراض آلية اتفاقية مكافحة الفساد. وقال إن التغلب على وبال الجريمة المنظمة عبر الوطنية لن يتحقق إلا عبر التعاون الدولي.

٤٠ - واختتم قائلا إن وفده إذ يرحب بتمديد ولاية الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي، حتى النصف الأول من عام ٢٠١٧، لا يزال يشعر بالقلق بشأن الحالة المالية للمكتب. ولأن حدوث أي انخفاض في مساهمات الأغراض العامة يمكن أن يتسبب في التأثير على تنفيذ ولاية المكتب، دعا جميع الدول الأعضاء والمانحين إلى تقديم مساهمات مالية إلى الميزانية العادية للمكتب.

٤١ - السيد الحراري (ليبيا): استهل قائلا إن مكافحة الاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات والفساد مسؤولية مشتركة وتضامنية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية. وأضاف أن حكومة ليبيا تعمل من أجل القضاء على هذه الويلات وتدين بقوة الاتجار بالبشر ولا سيما الاتجار بالنساء والأطفال، الذي يرتبط في كثير من البلدان بالفقر والفساد وانعدام الأمن والاستقرار.

٤٢ - ومضى يقول إن ليبيا بحُكم موقعها الجغرافي وظروفها الراهنة ومساحتها المترامية تواجه مشاكل تتصل، في جملة تحديات أخرى، بالهجرة غير الشرعية، وأنها ترحب بزيادة الدعم الإقليمي والدولي من أجل التوصل إلى حلول عاجلة لهذه المشاكل. وأضاف أن العون لازم لبلدان المصدر وبلدان العبور وللمهاجرين أنفسهم الذين يتعرضون لخطر الموت والاستغلال في محاولاتهم لعبور الحدود. وأكد أن حكومته ستدعم أي مبادرة تركّز على تعزيز التعاون والحد من الهجرة غير الشرعية، مع الأخذ بعين الاعتبار احترام سيادة الدول وضمان حقوق المهاجرين وكرامتهم.

٤٣ - ومضى يقول إن ليبيا تواجه أيضا قضايا أمنية تتصل بالاتجار بالمخدرات والأسلحة، وأن التصدي لهذه المشاكل لا يمكن أن يتم إلا من خلال نهج متعدد الأطراف مع تدعيم الجهود المبذولة على الصعيد الوطني. وأوضح أن بلده استضاف في آذار/مارس ٢٠١٢ مؤتمراً إقليمياً حول أمن الحدود نتج عنه اعتماد خطة عمل طرابلس للتعاون الحدودي. وأنشأت حكومته أيضا آليات للتنسيق من أجل تبادل الخبرات في مجال حماية الحدود. وعلاوة على ذلك، استضافت ليبيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ اجتماعا وزاريا ضم ليبيا والجزائر وتونس بهدف تعزيز التعاون في المسائل الأمنية في منطقة الساحل والصحراء.

٤٤ - وأكد أن حكومته تعطي أيضا أولوية للقضاء على الفساد وتحويل الموارد، وحث باسم وفده الدول الأعضاء على تعزيز تعاونها الدولي في هذا المجال ودعا المؤسسات المالية إلى عدم قبول أي أرصدة مالية مكتسبة عن طريق غسل الأموال. وأوضح أن ليبيا أقرت سلسلة إجراءات من أجل مكافحة الفساد وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأنها تشجع جميع المنظمات والمؤسسات المالية الدولية على تنسيق جهودها لوضع حد للفساد والاتجار بالأشخاص والأسلحة والمخدرات، التي تضر ليس فقط بالأفراد وإنما أيضا بالاقتصادات الوطنية، ولا سيما في البلدان النامية.

٤٥ - السيد مورتون (استراليا): لاحظ الزيادة الحاصلة في الزراعة غير المشروعة للأفيون وتنامي الاتجار بالمخدرات الاصطناعية وانتشار المؤثرات النفسانية الجديدة بمعدلات متسارعة غير مسبوقة. وقال إن العدد المرتفع للأشخاص الذين يتعاطون مخدرات غير مشروعة يضع عبئا ثقيلا على كاهل نُظم الصحة العامة ووكالات إنفاذ القانون. وأوضح أن معدل مصادرة المخدرات غير المشروعة وعدد المقبوض عليهم في هذا الخصوص بلغ في استراليا مستوى قياسيا عالياً.

٤٦ - لكن الحكومة تقر بشكل متزايد بالمخاطر التي تأتي بها المخدرات للمستعملين والأسر والمجتمعات، وتواجهها بعزيمة قوية أكثر من أي وقت مضى. فوكالات إنفاذ القانون والجمارك تتعاون عن كثب من أجل تفكيك الشبكات الإجرامية المنظمة التي تتجر بالمخدرات غير المشروعة، بينما باتت البلدان تسلّم بشكل متزايد بأن الاستجابة الشاملة لمعالجة مشكلة المخدرات تتطلب اتباع نهج قائم على الأدلة يركّز بشكل متوازن على الصحة العامة وحقوق الإنسان وإنفاذ القانون.

٤٧ - وانتقل إلى نقطة أخرى فرأى إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المزمع عقدها في عام ٢٠١٦ لا بد أن تنتج وثيقة ختامية رفيعة المستوى تتضمن توصيات في المجالات ذات الأولوية المطلوبة لتنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩ ومواجهة التحديات البازغة في مجال المخدرات. وقال إن استراليا تتبع نهجا متوازنا في التعامل مع الميثامفيتامين البلوري أو ''الثلج''، الذي يشكل أعلى مستويات الخطورة في تجارة المخدرات غير المشروعة في المجتمعات الاسترالية. وأضاف إن الحكومة تضع استراتيجية وطنية لتحديد الفجوات القائمة في استجاباتها، وأنها مهتمة بالتعلم من خبرات الدول الأعضاء الأخرى في مكافحة استعمال وعرض المخدرات الاصطناعية. واعتبر أن هناك الكثير الذي يمكن عمله من أجل زيادة التعاون في التصدي للمنشطات الأمفيتامينية والمؤثرات النفسانية الجديدة.

٤٨ - ولاحظ أن النظام الدولي الراهن لمراقبة المخدرات يتيح مرونة كافية تمكّن البلدان من تنفيذ مجموعة متنوعة من السياسات والاستراتيجيات في سبيل التصدي لمشكلة المخدرات العالمية. ومع ذلك، ثمة مجال لإعمال قدر أكبر من التفكير المبتكر فيما يتعلق بقضايا محددة مثل سد البون الشاسع القائم على الصعيد العالمي في سُبل الحصول على

المخدرات الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية. وأوضح أنه لا يمكن الدفاع عن الحالة الراهنة التي يستهلك فيها ١٧ في المائة من سكان العالم ٩٢ في المائة من الرصيد العالمي من المورفين الطبي، وأنه لا بد من عمل المزيد من أجل تخفيض الحواجز القائمة أمام الوصول إلى المخدرات الخاضعة للمراقبة. وأضاف أن استراليا دعمت البرامج المشتركة التي ينفذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية في غانا وتيمور - ليشتي من أجل زيادة الوصول إلى المخدرات الخاضعة للمراقبة، وأنها تؤمن بقوة بإمكانية التغلب على تعقُّد التنظيمات والحواجز النظمية إذا ما توافرت الإرادة السياسية الكافية.

٤٩ - وأعرب في الختام عن معارضة وفده القوية لعقوبة الإعدام، بما فيها على الجرائم المتصلة بالمخدرات. وأضاف أن البحوث الدولية المستفيضة تدحض أي فكرة ترى أن عقوبة الإعدام تأتي بأثر ردعي على الجريمة المتصلة بالمخدرات.

٥٠ - السيد تيتوانا ماتانغو (إكوادور): أوضح أن جهود مكافحة المخدرات لا بد أن تستند إلى تنفيذ سياسات عامة شاملة للتعليم والصحة تركز على الأفراد وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأضاف أنه من الجلي أن الاستراتيجية الدولية التقليدية لم تثمر النتائج المتوقعة وأن السياسة الحالية بحاجة إلى إصلاح حتى يتسنى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية.

٥١ - ومضى يقول إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والاتجار بالأسلحة تقتات جميعها على مشكلة المخدرات. ولاحظ أن إكوادور هي دولة عبور وليست دولة منتجة للمخدرات، ومع ذلك تعاني عواقب السياق الدولي والإقليمي ذي الصلة، مما يؤدي إلى رفع معدلات المصادرة فيها. وأوضح أن الإدمان يعتبر في عُرف الدستور الحالي مشكلة صحية عامة تعالجها الحكومة باتباع نهج منسق وشامل لعدة قطاعات. وأكد ضرورة النظر في الآثار على الصحة العامة التي تتسبب فيها المخدرات وإلى وضع خطط وبرامج من أجل منع الضرر الاجتماعي وتوفير العلاج والحماية للأفراد وإعادة تأهيلهم.

٥٢ - ودعا المجتمع الدولي إلى تعديل الطريقة التي يعالج بها مشكلة المخدرات العالمية، وطالبه بضرورة تجاوز النموذج الذي يركز حصراً على خفض العرض والطلب. وقال إنه يقع أيضا على البلدان التي تعاني من ارتفاع مستويات التعاطي ضرورة مضاعفة جهودها وأن تتحمل كامل مسؤوليتها عن إدامة المشكلة. ورأى الحاجة الملحة لاتباع استراتيجيات جديدة تكون أكثر عدلاً وشفافية وتركيزاً على الصحة وعلى منع التعاطي. ودعا إلى إدراج المنع وإعادة التأهيل وتنظيم ومراقبة الأنشطة المتصلة بالمخدرات الخاضعة للمراقبة في صلب مجموعة جديدة من التنظيمات والقواعد.

٥٣ - واختتم قائلاً إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المزمع عقدها في عام ٢٠١٦ لا بد أن تتضمن مناقشات تكون مفتوحة وشاملة عن حق وأن تنتج عنها نهوج متعددة التخصصات تشمل جميع وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها. ولا بد أن يعمل المجتمع الدولي مستنداً إلى مبادرات جديدة وأن يبني استراتيجية عالمية جديدة من أجل التصدي الفعال لمشكلة المخدرات. واستدرك قائلاً إن تحقيق ذلك يحتاج من البلدان أن تذهب إلى أبعد من مجرد تجديد الإرادة السياسية، وأن تنتقل صوب التوصل إلى حل حقيقي يقوم على إصلاح السياسات المتبعة في مجال المخدرات وإنهاء السياسات التي تضطهد دول الجنوب.

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٣٠